



يلتقي ما قاله الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصر الله مع ما يقوله سفراء دول كبرى منذ انطلاق الأزمة السورية واشتداها لاحقاً من أن وجود هذه الحكومة بالذات ساهم في درء بعض الأخطار عن لبنان لكن ليس من المنطلق نفسه الذي حدد أي إلقاء التبعة على خصومه ورهانه على أنهم كانوا يرغبون في نقل القتال من سوريا إلى لبنان بل لاقتناع هؤلاء وثقتهم بأن النظام السوري كان لينقل معركته إلى لبنان أكثر بكثير مما قام به حتى الآن.

وفيما لا يستطيع السيد نصر الله إلقاء التبعة على النظام السوري لاعتبارات مختلفة ويحاول توظيف هذه النقطة ضد خصومه، فإن غالبية السفراء الغربيين ارتأوا لاستمرار هذه الحكومة وكانوا من غير المتحمسين للتغييرها على رغم الموقف المحتفظ منها ليس لإنجازاتها أو قدرتها على إدارة البلد بل لتحييدها لبنان عن انتقامات النظام السوري التي كانت ستكون أشد إيلاماً على لبنان لو كان خصوصه في السلطة في حين أن النظام لا يمكنه أن يقوم بذلك في ظل حكومة كانت له اليد الطولى في تأليفها قبيل اندلاع الثورة على أرضه.

يضاف إلى ذلك أن هذه الحكومة وعبر سياسة النأي بالنفس المعلنة لم تمنع تقديم خدمات لهذا النظام كما هي الحال بالنسبة إلى إرسال وزير الداخلية السوري أخيراً إلى مستشفى الجامعة الأميركيّة في بيروت للاستشفاء أو استخدام مسؤولي النظام مطار بيروت للانتقال منه إلى الخارج أو أيضاً استخدام السفير السوري المنبر اللبناني وهو أحد المنابر القليلة المتبقية للدبلوماسية السورية من أجل توجيه الرسائل إلى الخارج.

وتاليًا فإن متنفساً لا يزال يشكله لبنان للنظام السوري عبر هذه الحكومة وأفرادها إلى استقرار نسيبي يحسن بقاء الأكثرية الحالية في موقعها هو العامل الأساسي لعدم نقل المعارك إلى لبنان عبر طرق وأساليب عدة نتيجة التهريب عبر الحدود وانطلاق المسلمين.

أضف إلى ذلك الاقتناع الدبلوماسي الواسع النطاق أن وجود "حزب الله" في موقع القرار في السلطة جنب لبنان في هذه

المرحلة افتتالاً داخلياً كان يحتمل وروده لو أن الحزب شعر بالخطر الذي يمثله خسارته أوراقاً إضافية مع وجوده في المعارضة أو خارج السلطة.

وهذا الكلام عن أرجحية بقاء الحكومة في هذه المرحلة سمعه أركان قوى 14 آذار ماراً من السفراء الغربيين بناءً على اعتقادهم بأن النظام السوري لم يكن ليرحم لبنان في حال وجود هذا الفريق في السلطة لاعتبارات متعددة من بينها رغبته في تحويل لبنان ساحة لمحاربة الدول العربية التي يعتبرها مسؤولة عن تسعير الحرب في بلاده وتسلیح المعارضة.

إلا أن الأهم في كلام نصر الله وفق ما بدا لمصادر متابعة هو أمران:

الأول انخراطه أكثر فأكثر في الملفات الداخلية اللبنانية لجهة تأكيد التهدئة ومنع الفتنة، وهو أمر يريح نسبياً الخارج الذي يضع الحزب تحت المجهر بناءً على استحقاقاته بفعل الانهيار المحتدم والمرتقب للنظام السوري وبفعل الخسارة المرتقبة لحليف استراتيجي لإيران في المنطقة، علماً أن عامل الحذر يبقى قائماً من طارئ يحمله على القيام بما لا يبشر به تبعاً للتطورات وما تستشعره إيران من مخاوف.

وعامل الارتياح يوازي عامل تركيزه على التهدئة الداخلية ومنع الفتنة والمحافظة على الاستقرار وفقاً لما ينقل عن مسؤولي الحزب منذ أشهر أن لا حاجة إلى امتداد النار السورية إلى لبنان ولا حاجة إلى تدمير لبنان جنباً إلى جنب مع تدمير سوريا. والأداء في الملفات الداخلية يتحمل الجدل نظراً إلى أن الحزب لا يزال يتصرف في موقع متناقض بين من يدعو الدولة إلى الاضطلاع بملف المخطوفين باعتباره من مسؤوليتها وبين حضنها على الاهتمام بالثروة النفطية وكأنما الحزب خارج الدولة أو في موقع المعارضة وهو في صلب قراراتها ومسؤوليتها من مسؤوليتها والعكس صحيح في مؤشر على إبقاء الحزب مسافة عن الدولة حتى الآن لإبقاء "المقاومة" حية إضافة إلى عدم الرغبة في تحمل المسؤولية الكاملة عن العثرات التي تحول دون إدارة جيدة للبلد وفقاً لما تم تسويقه في الانقلاب على الأكثريّة السابقة.

والأمر الآخر هو الكلام على سوريا ودعوته إلى تسوية سياسية تشكل التعبير الأمثل عن اقتناع حلفاء النظام السوري أن باب الخلاص الذي لا يزال متاحاً له هو إجراء تسوية تمكنه من إحراز بعض النقاط أو الضمانات وتراجع الخيارات الأخرى كاحتمال إعادة سيطرته على سوريا أو قدرته على حكمها مجدداً حتى لو فاز على رغم صعوبة هذا الاحتمال.

ومع أن المتصلين بالحزب يقولون إن هذا الاقتناع ليس جدياً أو وليد التطورات السورية الأخيرة بل يعود إلى فترة خلت، فإن هذا الموقف هو ترجمة كذلك لمحاولات

إيران تسويق خطتها لحل الأزمة السورية من أجل إنقاذ ما يمكنها إنقاذه.

وهذا الموقف هو في نظر المصادر المتتابعة نفسه بمثابة استدارة دبلوماسية مدروسة وبطبيعة نظراً إلى عدم قدرة الحزب على البقاء حيث كان في الدفاع عن النظام والاقتتال بقدرته على الحسم وإن الانتقال إلى المرحلة الجديدة يفرض تعديلاً في الموقف ونقل النظرة المتغيرة إلى الرأي العام إضافة إلى التمهيد للمرحلة المقبلة وما يمكن أن تحمله على هذا الصعيد علماً أنها شكلاً وجهاً لا تختلف

عن المواقف المعلنة للنظام نفسه من أن الحوار هو السبيل الوحيد للحل ولو أنه لا يزال يرفضه واقعياً وفعلياً.

المصادر: